الانتخابات المحلية في البلديات المختلطة
(انتخابات 1947 ، بلدية عين تموشنت المختلطة: نموذجا)

أ.ولد النية كريم
جامعة سيدي بلعباس

خضعت الجزائر إلى أخطر أنواع الاستعمار الحديث ، إنه الاستعمار الاستيطاني الذي اعتمد على توطين أكبر عدد ممكن من السكان الفرنسيين، ولمّا استحال عليه كسب رهانات التوطين لجأ إلى تجنيس اليهود جماعيًا رغم ما يحمله ذلك القرار من أخطار على فرنسا نفسها ، ثم شجع هجرة الأوروبيين بشتى الوسائل ولم يتأخر في تجنيسهم أوتوماتيكيا سنة1889 ، لكنه اصطدم بسؤال حاسم : ما مصير السكان الأصليين ؟ فكان من الطبيعي أن يؤجل الجواب عنه في ظل تعدّد النظريات التي رافقت توسع الاستعمار وتطوره، فلم يكن بإمكانه إبادتهم كليًا أو حتى طردهم نهائيًا لأنه كان في حاجة ماسة إلى يد عاملة رخيصة و وافرة، فاختار التعايش معهم بعد أن حشدهم في دواوير محدّدة و مجزأة، واعتقد أنّ بإمكانه ربح رهان السياسة الاستيطانية وأصبحت بسرعة منطقة عين تموشنت أحسن نموذج استعماري، خاصة بعد نجاح زراعة الكروم وارتفاع عدد المستوطنين. ولم يكتفي الاستعمار بمصادرة أملاك الجزائريين، فقد احتكر حتى اسمهم وشرع في تطبيق سياسة الإدماج على الفرنسيين بأهداف مزدوجة، الأولى لرسم طريق مسدود أمام الحركة المطلبية للجزائريين، والثانية لإدماج حلفائه الأوروبيين و اليهود لكسب رهانات المغامرة الاستيطانية الخطيرة، حيث كانت "البلدية" تمثل الخلية الأساسية

لها، وبهذا تم توسيع المناطق المدنية وتطبيق النظام البلدي على المراكز الاستيطانية، و منحت كل السلطات إلى السكان الأوروبيين على أساس مبدأ " العدد "، فالمناطق التي يكثر فيها العنصر الأوروبي تحولت رسميًا إلى بلديات ذات صلاحيات كاملة منذ 1884، و أدمجت إليها بعض الدواوير للرفع من ميزانيتها و أصبح الجزائريون " غذاء " لهذا النوع من البلديات، أما المناطق التي يقل فيها عددهم و هي مناطق واسعة جدًا، رغم تطبيق سياسة الطرد واغتصاب الأراضي الزراعية، حوّلت إلى بلديات مختلطة يسيّرها حاكم إداري فرنسي له كلّ الصلاحيات، يخضع إلى السلطة الإدارية المركزية، وظلّ رغم ذلك المستوطنون داخل هذا التنظيم المحلي يتمتعون بالاستقلالية التامة، أما المناطق التي ينعدم فيها العنصر الأوروبي، فانحصرت فيها البلديات الأهلية التي يسيرها الجيش، وهذا ما يفسر استمرار وجودها في مناطق الجنوب بعد 1923. فإذا كان "المير" وهو من الأوروبيين يحكم البلدية ذات الصلاحيات الكاملة، المستاتور يحكم البلدية المختلطة والضابط العسكري يحكم البلدية الأهلية، فأين موقع الجزائري من هذا التنظيم البلدي الظالم ؟ اعتقدت السلطة الاستعمارية أنها وجدت الحل بتوزيعها للأدوار.

وعليه نستنتج أن التنظيم البلدي هذا؛ كان يعني الأوروبيين و لايعني أبدًا الجزائريين. و ندرك هكذا أن " البلدية " لا

علاقة لها بمفهوم البلدية إلا بالاسم .وهكذا وضعت الإدارة الاستعمارية أغلبية السكان الجزائريين في سجن إداري كبير هو" البلدية المختلطة "، حيث بلغ مجموع البلديات المختلطة في شمال الجزائر78بلدية، تشغل كلها مساحة تقدر بـ 17465206هكتاراً[1] سنة1930.وهذا ما يفسر الفرق الكبير بين درجة الوعي السياسي في المدن عنها في الريف، لأن الأمر لم يكن سهلاً على سكان الريف، و الأمور كانت تختلف تمامًا،حيث ظلّ عدد الأوروبيين قليلاً ومنطويًا ومتمركزًا في المراكز و المزارع ، بينما عدد الجزائريين ظلّ كبيرًا ويتزايد باستمرار، وربما كانت الزيادة السكانية للجزائريين القطاع التقليدي الوحيد الذي أثبت نجاعته و قدرته على" مقاومة " و تحدي الاستيطان الأوروبي حين ارتبكت كل القطاعات الأخرى ، فكان عليها تجديد نفسها و أساليبها و وسائلها . التركيبة الريفية للمجتمع الجزائري كانت معقدة جدًا ، ولا يمكن حصرها في حلقة واحدة، نظرًا لوجود فئات إجماعية متباينة، تغلب عليها الجماهير المتكونة من الفلاحين بدون أرض أو بما اصطلح عليهم "بالعمال الزراعيين" و الخماسين[2].

أما الفئات الأكثر حظًا نذكر منها الملاك الكبار داخل البلدية المختلطة، فلا شك أنّ علاقتهم بالسلطة السياسية كانت وثيقة، لأن الإستعمار كان دائمًا يتحالف مع أعيان المنطقة ويمنح

لهم بعض الامتيازات مقابل خدماتهم، فهل كانت الحياة السياسية داخل البلدية المختلطة تعبر على هذه الحقيقة؟

أولا - النظام الإداري الاستعماري المحلي في الجزائر

يلاحظ أن هذا التقسيم، كان يتميز بالمركزية و التخصص، في المركز يوجد حكومة بيروقراطية، تحت سلطة حاكم عام عسكري، ثم مدني منذ 24 أكتوبر 1870 و ثلاث عمالات واسعة منذ 1845، عمالة قسنطينة، الجزائر وهران، ثم أضيفت لها مناطق الجنوب يوم 24 ديسمبر1902 أما بخصوص التنظيم المحلي، فإن السلطة الاستعمارية، اصطدمت كغيرها بسؤال حاسم، ما مصير السكان الأصليين ؟ في البداية اعتقدت أنها وجدت الحل سنة 1868، بتوزيعها للأدوار، إدارة الأهالي (كما كانت تصطلح عليهم الوثائق الفرنسية) في المناطق العسكرية تكون تحت سلطة المكاتب العربية (les bureaux arabes)، و تحت سلطة شيوخ البلديات في المناطق المدنية ، لكن منذ عهد الجمهورية الثالثة،أخذت المناطق العسكرية في شمال الجزائر تتقلص ، والمناطق المدنية تتوسع، فوجدت السلطة الاستعمارية نفسها أمام سؤال خطير، يمس أمنها ومستقبلها ؛ كيف يمكن إدارة" الأهالي" بعد اختفاء النظام العسكري ؟و هذا ما يفسر تنوع و تعدد التنظيم المحلي الاستعماري في الجزائر حيث نجد:

1 ـ **البلديات ذات الصلاحيات الكاملة** - 1868 - 1956 -C. pleins)

exercices) هي بلديات(c.p.e) لا نجدها إلا في المناطق التي يكثر فيها السكان الأوروبيين ، و هو مصطلح لم يظهر إلا في 1870حيث كان عددها 1848 ستة فقط، تطورإلى47 سنة 1850 ثم بلغ 333 بلدية سنة 1956، علما أن هذا النوع من البلديات أخذ يدمج الدواوير المجاورة بهدف الرفع من ميزانيتها ، وهذا ما يفسر إدماج دوار "سيدي بن عدة " سنة 1947 ؛ فعلاً: - "الجزائري المسلم كان غذاء البلديات ذات الصلاحيات الكاملة (ب.ص.ك) ، حيث كان يساوي 3.13 فرنك قديم في مدخول ضرائب البلدية " [3].

2 ـ **البلديات المجزأة** ـ 1868-1874 ـ (Communes subdivisionnaires).

و هي بلديات ظهرت في المناطق التي ينعدم فيها العنصر الأوروبي في الشمال الجزائر، لكنها اختفت باختفاء النظام العسكري في شمال الجزائر.

3 ـ **البلديات المختلطة في المناطق العسكرية**:(1868 .1956 (Communes.mixtes militaires

ظهرت سنة 1868 اختفت في شمال الجزائر، لكن وجودها استمر في مناطق الجنوب أي الصحراء و عددها ثمانية فقط.

4 ـ **البلديات الأهلية:** 1874 - 1956 ـ (communes indigènes).

و هي بلديات مجزأة تحولت إلى بلديات أهلية باسم جديد و مساحة محددة في شكل دائرة أو ملحقة عسكرية، برئاسة قائد

عسكري، استمر وجوها إلى غاية الاستقلال في الصحراء.

5 ـ **البلديات المختلطة في المناطق المدنية** 1874-1956 communes) (mixtes.

وهي النوع الذي يهمنا في موضوع بلدية عين تموشنت المختلطة، تغطي 5/6 من مساحة شمال الجزائر[4]توجد في المناطق التي يكثر فيها عدد الجزائريين و يقل فيها العنصر الأوروبي، وصل عددها 78 بلدية، 20 منها في عمالة وهران، 24 في الجزائر و 34 في قسنطينة.

اخترعت الإدارة الاستعمارية في الجزائر تنظيمًا محليًا (حتى لا نقول تنظيمًا بلديًا) فريدًا من نوعه [5] مما يدل أن الجزائر كانت ميدانًا حقيقيًا للتجارب الفرنسية المختلفة، حيث قام النظام العسكري بوضع الأسس الأولى مدعيا أنه نظامًا مؤقتًا وعند قيام النظام المدني في عهد الجمهورية الثالثة تم تعديله باختراع شخصية الحاكم الإداري، يملك سلطة تكاد تكون مطلقة في دائرته، مهمته تتلخص في احترام القانون الاستعماري في المناطق المعروفة بشدّتها وصعوباتها المختلفة.و هكذا نستنتج أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، طبق سياسة التمييز العرقي والسياسي على أسس إدارية في حق السكان الأصليين، ظل معيار "العدد" يقود سياسته التعسفية التي منحت السلطة لشيوخ البلديات الفرنسيين داخل البلديات الصلاحيات الكاملة و إلى الجيش داخل البلديات الأهلية و أخيرًا إلى الحاكم الإداري ، داخل البلديات المختلطة : فأين

مكان الجزائري من هذا التنظيم ؟ و الحقيقة أن تحديد إقليم إداري بحجة العدد يعتبر حجة باطلة، لأن الجزائريين شكلوا الأغلبية حتى في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة، حين استرجعوا تفوقهم الديمغرافي في المدن.

ثانيا: الحياة السياسية في بلدية عين تموشنت المختلطة

البلدية المختلطة (la commune mixte) تجمع مناطق مختلفة هي المراكز الاستيطانية (les centres de colonisation) وكذلك الدواوير، تشكلت بأمر من الحاكم العام كإقليم إداري و سياسي له الشخصية المدنية و الاستقلالية المالية في منطقة عين تموشنت.

اعتقد الاستعمار الفرنسي انه نجح في معركته الاستيطانية، عندما أسس عددًا كبيرًا من القرى الاستيطانية خاصة في منطقة عين تموشنت وهي أكثر من 16 مركزا، تحولت كلها إلى بلديات ذات صلاحيات كاملة (مستقلة): عين تموشنت، حمام بوحجر، وادي المالح، العامرية، سيدي بن عدة عين الكيحل، عين الطلبة، تارقة، حاسي الغلة، أغلال، عين الأربعاء، شعبة اللحم، أما المراكز(القرى)الصغرى: برقش(G.Doumergue)، شنتوف (Keroulis)، سيدي بومدين(Peret) عقب الليل(Aoubelil) .فتأجل إدماجها نظرًا لنقص السكان الأوروبيين، علمًا أن هذه

المراكز تأسست على حسان أراضي الدومان و الدواوير . لكن رغم ذلك أدمجت في شكل ملحقات داخل بلدية عين تموشنت المختلطة.

أما الدواوير في بلدية عين تموشنت المختلطة[6] فنجد: دوار وادي الصباح مساحته 23197 هكتارًا، يبعد بـ 25كلم عن عاصمة البلدية(التي هي مدينة عين تموشنت، و هذه من المفارقات العجيبة ،لأن هذه المدينة هي بذلك عاصمة لبلديتين) بلغ مجموع سكان الدوار سنة 1947 : 91 أوروبيًا كلهم يحملون الجنسية الفرنسية و6211 جزائريًا بالإضافة الى122 من المسلمين المغاربة أغلبهم عمال زراعيين، و الدوار الثاني هو : دوار برقش(19كلم)،مساحته 19729 هـ يسكنه 23 فرنسيًا و 13 إسبانيًا ينتشرون في المزارع و 19729 جزائريًا و265 من المغاربة .ثم دوار عقب الليل (25كلم)، مساحته 8201 هـ، يسكنه 1626 جزائريًا و 106 من المغاربة (المراكشيين) و لا وجود للسكان الأوروبيين لأنهم يسكنون المركز الاستيطاني عقب الليل القريب من الـدوار و هم حوالي 158 أوروبيًا[7].أما الدوار الرابع فهو دوار صوف التل (7كلم)، مساحته 1521هـ، يسكنه 05 فرنسيًا فقط و 03 إسبانيًا أما الجزائريون فعددهم 101 و 34 مغربيًا.ويوجد بقرب هذا الدوار مركز كيروليس (Keroulis)يسكنه 117 أوروبيًا[8]

علمًا أن عدد الدواوير في الجزائر سنة 1937 كان يقدر بـ 1100 دوارًا داخل 78 بلدية مختلطة يضاف إليهم 400 دوارًا داخل البلديات ذات الصلاحيات الكاملة، أي مجموع 1500 دوارًا في كامل تراب شمال الجزائر [9].

الجزائر كانت ميدانًا حقيقيًا للتجارب الفرنسية المختلفة، تم اختراع شخصية الحاكم الإداري، يملك سلطة تكاد تكون مطلقة في دائرته، مهمته تتلخص في احترام القانون الاستعماري في المناطق المعروفة بشدّتها و صعوباتها المختلفة، فكان يتصرف في كل الشيء، لدرجة أن كلمة حاكم باللغة العربية طبعًا كافية للتعبير عن صلاحياته.لأن بعض الترجمات تصطلح عليه باسم "المتصرف الإداري".ولا نعتقد أن ذلك مناسب لأنه لم يكن يتصرف في شؤون البلاد والعباد في منطقته فحسب بل كان يحكم بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، لدرجة أن السكان الجزائريين كانوا يلقبونه "بسيدي الحاكم" أو "المستاتور" نسبة للكلمة الفرنسية(administrateur). هو يمارس دوره كرئيس بلدية و ضابط الشرطة القضائية (أما قاضي الصلح فكان يمارس هذه الصلاحيات في بلديات الصلاحيات الكاملة) ، بمعنى أن الفصل بين السلطات في قوانين الجمهورية الفرنسة لم يكن يعني الجزائريين ، لا يمكن الحديث عن البلدية المختلطة دون التطرق

إلى "قـانون الأهـالي الرهيـب" (Code de l' indigénat). وهو عبارة عن مجموعة من القوانين الاستثنائية فرضت على الشعب الجزائري جزريًا بمقتضى قوانين 29 أوت و11 سبتمبر 1874أي منذ ظهور المرسوم الذي ينظم القضاء الجنائي الخاص بالسكان الأصليين (الجزائريين) و الذي أخضعهم إلى المخالفات الخاصة.و عندما استقر الوضع للمستوطنين، عممت و جمعت هذه المخالفات في قانون 28جوان1881 عندما اتسعت المناطق المدنية [10].

ومن صلاحيات "الحاكم الإداري" الأخرى أنه مسير الشركات(s.i.p) الأهلية للاحتياط [11]، و بظهور الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1930 أصبح دوره أكثر اقتصاديا و اجتماعيا .و من مساعديه نذكر بدرجة خاصة "القياد" (Caïds) على رأس كل دوار حيث كان نفوذهم قويًا جدًا (أما الأغا و الباشا أغا ـ كانت رتب شرفية فقط)، وحسب شهادة أغستين بيرك(Augustin-Berque) مدير الشؤون الأهلية، الذي كان على علم بأرشيف المصلحة التي كان مسؤولاً عنها ، يقول أن من بين 721 قايدا سنة 1938 ، فإن حولي 100 منهم فقط ينحدرون من الأجواد و حوالي 200 من الشرفة والمرابطين .علمًا أن أغلب القياد كانوا يتورطون في قضايا الرشوة و التعسف، على كل حال و الإدارة الاستعمارية نفسها كانت تشجع ذلك . و من مساعدي الحاكم في أمانة البلدية يوجد "الخوجة" وهو مكلف بأعمال

الـترجمة و المراسلات الإدارية و تسجيل إعلانات الحالة المدنية الخاصة بالسكان المسلمين، وعليه فإن منصبه مهم جدًا [12] و هذا ما يفسر كثرة الشكايات ضدّه، و بجانب الخوجة يوجد مساعد آخر لا يقل دوره أهمية عن الآخرين و هو "الكوميس" (Commis) واحد أو أكثر، حسب حجم و مساحة البلدية و هما نوعان، أحدهما خاص بالسكان المسلمين و الآخر بالأوروبيين، وهم يختصون طبعًا بجمع الضرائب، علمًا أن أهم الضرائب التي تعتمد عليها ميزانية البلدية، هي ضريبة المكوس على الإيجارات (كالذبح، الكلاب، الأسواق، ساحات الوقوف...) [13].ثم نجد "الشامبيط" و هو الشرطي الريفي، وصلاحياته من أهم أسس النظام الاستعماري في الريف الجزائري. و في مقر الحاكم قوة عسكرية صغيرة عرفت باسم"الدايرة" أو الخيالة تتكون من خمسة إلى عشرة خيالة، يعرفون في الجهة الغربية باسم "الشاوش"، علمًا أن القايد، و هو هرم السلطة في دواره، كان يسانده مساعدون، لكن وظائفهم غير رسمية يعرفون بأسماء تختلف باختلاف مناطق البلاد، الواقف، المزوار، القداش... و كان كل واحد منهم يعتمد على مجموعة من الأشخاص تساعده مقابل امتيازات بسيطة يعرف باسم "العساس". و من خلال هذا التنظيم البيروقراطي المهمة الرئيسية التي كانت في يد الجزائريين هي حراسة السكان و

إخضاعهم للسلطة الاستعمارية.

1 - مجلس "الجماعة " و اللجنة البلدية.

مسألة الانتخابات داخل البلديات المختلطة, تعد دليلا آخر على سياسة السيطرة والتفرقة التي كانت تعامل بها السلطات الاستعمارية السكان المسلمين دون غيرهم وكذلك شاهد قوي على أساليب الحصار والعزلة التي كانت تفرضها عليهم لتبعدهم عن المناصب السياسية.

و قد اتخذت هذه المأساة مظاهر متعددة تمثلت في حرمان الجزائريين الكامل من انتخاب من يمثلهم، وفرض مقاييس استعمارية في كل المجالس (البلدية، المالية، العامة...).

صحيح أن الانتخابات داخل البلدية المختلطة كانت أقل أهمية مقارنة مع غيرها في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة، لأن الأولى كانت تتمثل في انتخاب أعضاء مجلس "الجماعة " للدوار حيث يصبح رئيسها، عضوًا في اللجنة البلدية، رغم وضع شروط قاسية للمشاركة في الانتخابات، أما الثانية فتتمثل في انتخاب عضوا داخل المجلس البلدي الذي كان تحت سيطرة المستوطنين بنسبة ثلاث أخماس. فلم يكن بإمكان المنتخبين تمثيل الجزائريين تمثيلاً حقيقيا و إيصال صدى مشاكلهم.. وهذا ما يفسر محاولة إبعاد العناصر الوطنية من هذه المجالس حتى لا يصير وجودهم خطرًا على الأقلية الأوروبية وهذا

أمر منطقي لأن كل المجالس بصفة خاصة المحلية منها، أنشأت بمبادرة استعمارية، أي لمصلحة الأوروبيين وليس لمصلحة الجماهير الشعبية المغلوبة على أمرها. و هذا ما استنتجه عدّة حلول في أطروحته حيث أكد: ". لا يمكن أن نقول إن مشاركة النواب المسلمين في الحياة السياسية شكلت دافعا أساسيًا ليقظة جديدة...إن عوامل يقظة الحركة الوطنية ينبغي البحث عنها خارج المؤسسات التي شكلتها السلطة الاستعمارية في الجزائر [14].

البلدية المختلطة تتركب من مراكز الاستيطانية و دواوير، هذه حقيقة ظلت سائدة طول فترة وجودها، و إذا تمعنا جيدًا في طبيعة التنظيم المحلي الفرنسي في الجزائر، نجد أن بلديات الصلاحيات الكاملة هي كذلك تتكون من مراكز و دواوير، فأين الفرق هنا ؟ إذا كانت البلدية المختلطة تتكون من أقلية أوروبية فنفس الملاحظة أصبحت تنطبق على بلديات الصلاحيات الكاملة عندما أخذت تدمج الدواوير المجاورة لها و خاصة عندما ارتفعت هجرة الجزائريين من الريف إلى المدن بحثًا عن العمل و الأمل .

و تقليدًا لنظام بلديات الصلاحيات الكاملة التي تملك مجلسًا بلديًا، اخترع المشرع الفرنسي ما سمي" باللّجنة البلدية " في البلديات المختلطة سنة 1868 قبل أن تعدل بظهور الجمهورية الثالثة،

كان يفترض في نظر الإدارة الاستعمارية أنها محور تعاون بين ممثلي السكان المسلمين والسكان الأوروبيين، لكن كيف يحدث هذا في ظلّ تركيبتها المتناقضة و صلاحياتها المحدودة جدًا ؟

شكيلة اللجنة البلدية تكون حسب عدد الدواوير وعدد المراكز الاستيطانية، غير أن الإدارة الاستعمارية أدركت أن تمثيلاً متساويًا، يعرض الأقلية الأوروبية إلى الخطر، و لذلك عملت على أن يكون التمثيل بالتساوي على قدر الإمكان، بل حتى في حالة عدم وجود مراكز استيطانية. لكن عندما نتمعن أكثر في صلاحيات هذه اللجنة، سوف يتبين لنا أن التمثيل لا يعني الكثير وما يهمنا هنا هو أن إصلاحات فبراير 1919 أدخلت تعديلات تتمثل في انتخاب جماعة الدوار، حيث يصبح رئيس الجماعة عضوًا رسميا في اللجنة البلدية، لكن ليس له أي وظيفة إدارية، وهكذا تتكون هذه اللجنة من ما يلي: ـ الرئيس و هو طبعًا المستاتور أي الحاكم الإداري و - الأعضاء الفرنسيون - و المساعدون الفرنسيون (عضو لكل فرقة أو مركز)و القياد قبل 1919 كان هؤلاء يحملون اسم مساعدي أهالي، ثم أصبحوا موظفين رسميين، يمثلون دواويرهم بالإضافة إلى رئيس "الجماعة" المنتخب.

كانت تركيبة لجنة بلدية عين تموشنت المختلطة سنة 1937 تتكون من الحاكم الإداري و من 20 عضوًا، ثم تقلص

العدد بعد الحرب العالمية الثانية إلى 15 عضوًا: 06أعضاء و03 مساعدين فرنسيين، بينما تقلص عدد الجزائريين من 4قياد إلى 3 ومن 06 إلى 03 رؤساء الجماعة في سنة 1947 ثم 1955 (15).

ظلت الإدارة استعمارية تفرض بطريقة إدارية قائمة المنتخبين، والمنتخبين حيث كانت شروط التسجيل في القائمة الانتخابية محدودة جدًا فحسب مرسوم 6 فبراير 1919 - المادة العاشرة: من شروطها: ـ الشرط الأول، أن يكون عمره 25 سنة، أن يكون ساكنا في البلدية منذ سنتين على الأقل، أن تتوفر فيه الشروط التالية: سبق له القيام بخدمات في الجيش البري أو البحري، أن يكون صاحب ملكية زراعية في الريف، مالك لعقار، تاجر مستقر، أو يكون موظفًا عموميًا في العمالة أو البلدية أو صاحب معاش، أن يكون عضوًا في غرفة تجارية أو فلاحية، حاصل على شهادة مسلمة من مدرسة حكومية أو شهادة التعليم الابتدائي أو يكون قد تحصل على وسام فرنسي أو ميدالية (شرفيًا أو تقديريًا) (16).

و يتضح مما سبق أن السلطة الاستعمارية لم تمنح حق الانتخاب والترشح له، إلاّ لمن توفرت فيه شروط دقيقة، غير أن المنتخبين الذين تتوفر فيهم الشروط، لم يكن كلهم يملكون حق الانتخاب، حيث كان عليهم أن يطلبوا ذلك كتابيًا مع ذكر

المكان و تاريخ الميلاد، و كان هذا مستحيلاً على البعض، نظرًا للتحركات المستمرة المفروضة على السكان و طبيعة الاستعمار الاستيطاني، وفي غياب نظام الحالة المدنية الذي شرع في تطبيقه منذ 1882.و الحقيقة أن المجتمع الجزائري التقليدي داخل البلدية المختلطة خاصة، كان يجهل تنظيم الحالة المدنية بل كان يجهل حتى الإجراءات القانونية المفروضة عليه.

حركة المؤتمر الإسلامي، ثم الحرب العالمية الثانية (1939 -1945)، قد أفرزت تطورات حاسمة في كل التراب الجزائري، وهكذا ظهرت تحولات جديدة داخل الدواوير، ولذلك كتب والي عمالة وهران السّيد روسيلو، رسالة رسمية موجهة إلى جميع الحكام الإداريين بما فيها حاكم بلدية عين تموشنت المختلطة جاء فيها: ـ " منذ وقت نعيش دعاية نشيطة وسط الأهالي هدفها دفع الجماهير الشعبية للمشاركة في التظاهرات ذات الطابع السياسي و الدعوة إلى الانخراط في الأحزاب السياسية، إن هذه الحالة تنذر بالخطر، و عليه أطلب منكم الحرص شخصيًا على تنفيذ حراسة مشددة و العمل على عزل جماهير الأهالي عن كل نشاط سياسي، مهما كانت طبيعته، و أكد على إشراك كل قادة الأهالي بكل أصنافهم (قياد، حراس الغابات، النواب)، عليهم جميعًا مساعدتكم في تبليغ أي معلومة لها علاقة بالدعاية السياسية في مناطقكم المحروسة " [17].

من الحقائق الثابتة، أن الحاكم الإداري كان مكلفاً بإعداد تقارير حول نشاط جماعات الدوار في بلديته، لكن يظهر أن اهتماماته كانت تتجاوز حدود بلديته، لأنه كان مكلفاً بالإضافة إلى بلديته بمراقبة " جماعات " البلديات الصلاحيات الكاملة القريبة جغرافيا من دائرته مثل: العامرية, سيدي بن عدة، تارقة...وغيرها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأمن العام ومسألة الانتخابات. وكل المعلومات الإحصائية (81) التي اطلعنا عليها الخاصة بأرشيف ا لبلديات المختلطة، ومن إمضاء الحكام الإداريين أنفسهم، تثبت هذه الحقيقة.

و مما تقدم يمكن أن نستنتج أن هذه اللجنة المصطنعة دورها شكلي فقط يمكن تلخيصه في المصادقة على اقتراحات الحاكم الإداري و مراقبة السكان المسلمين.

2 - المراقبة الإدارية للوطنيين:

الإحصائيات الرسمية للقوائم الانتخابية تكشف لنا عن حقائق كثيرة تتعلق بطبيعة الاستعمار الاستيطاني في المنطقة وعن التحولات الكبرى التي عرفتها البلدية، خاصة منها التطورات السياسية و الديمغرافية. ذلك أننا نلاحظ من خلال إحصائيات الانتخابية، أن عدد الناخبين المسجلين في الهيئة الأولى (المواطنين الفرنسيين) أخذ يتناقص في سنة 1936 ليتقلص أكثر في سنة

1945، مما يدل على حقيقة هجرة الأوروبيين من الريف إلى المدينة، و نقصد بدرجة خاصة مدن: سيدي بلعباس، عين تموشنت، و خاصة وهران، وهكذا تبخر حلم الاستيطان و أسطورة "ارتباط المستوطن بالأرض" و المفارقة الكبرى تتمثل في ارتفاع عدد الجزائريين في الريف أولاً رغم كل الصعوبات مما يدل على تمسكهم بأرضهم، ثم في المدن متحديًا بذلك الاستعمار استيطاني على حدّ تعبير نظرية أرنولد توينبي في التحدي و الاستجابة. و من خلال البحث في المراسلات الإدارية الرسمية بين الحاكم الإداري و سلمه الإداري، نكتشف مجموعة من الحقائق تدل كلها على تعسف الإدارة و مراقبتها لأبسط التحركات التي من شأنها أن تشكل خطرًا عليها و على أمن السكان الأوروبيين داخل البلدية المختلطة و أحيانًا خارجها، فإننا نجد بعض التقارير الإدارية السرية تشير إلى أن مصالح الدرك الفرنسي تبحث عن قائمة من الأشخاص الجزائريين بتهمة إخلال أمن الدولة.

و هناك تقارير إدارية سرية أخرى تدل على المراقبة الشديدة للنشاط السياسي لشخصيات الحركة الوطنية الجزائرية، سواء داخل البلدية المختلطة أو خارجها، لأن "المستاتور" في معاملاته الإدارية مع سلمه الإداري أو مصالح الشرطة و الدرك كان يتجاوز صلاحياته، خاصة عندما يتعلق الأمر بالنشاط السياسي

للشخصيات الوطنية، الصلاحيات الإدارية في البلدية المختلطة واسعة جدًا و هذا ما يفسر حدوث تجاوزات كثيرة، بحجة توفير السكينة العامة و الأمن. و لهذا فإن ضمان و توفير حالة الهدوء و السكون كانت تقتضي بكل سهولة عدم مضايقة السكان الفرنسيين.

3 - انتخابات " الجماعة " في نوفمبر 1947:

الإدارة المحلية في البلدية، كانت وراء كل نشاط سياسي، خاصة الانتخابات، فوز النواب المحليين كان دائما بتزكية الحاكم الإداري و مساعديه. و هذا ما يفسر ترشح هؤلاء في قائمة الأحرار بشعار" - الإتحاد الفرنسي الإسلامي-Union-franco) (musulmane، ولم يكن للوطنيين أي حظ في الفوز بل لا نجد أثرًا لقوائمهم في أغلب البلديات المختلطة قبل الحرب العالمية الثانية أو في انتخابات 1947 على الأقل، ولا عجب في ذلك إذا راعينا طبيعة المنطقة وظروفها التاريخية، لكونها أكثر المناطق تأثرًا بالاستيطان. و هذا يعكس السيطرة المطلقة لإدارة الاستعمارية.لكن في المقابل تغلغل الوطنيين في المجالس المجاورة للبلدية المختلطة ظل حقيقة لا ينكرها أحد خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

في انتخابات شهر نوفمبر1947، باستثناء دوار وادي برقش

أكثر الدواوير أهمية من حيث عدد السكان، فلم نسجل أي تحول سياسي حاسم في الحياة السياسية من شأنه أن يقلق الإدارة الاستعمارية و هيمنة ما كان يصطلح عليه بقائمة "الأحرار ".

نتائج الانتخابات في دوار صوف التل أسفرت عن فوز القائمة القديمة أما بالنسبة لدوار عقب الليل حدث يوم 23نوفمبر 1947 ما كان متوقعًا أي فوز قائمة ابن شيحة الحبيب و ابن شيحة العربي ورفاقهم كل من معزوز عبد القادر، بلقاسم بن علي، مخيسي مصطفى، بودلال لخضر، رحو عبد الله، مزوار مصطفى، بريشي العربي، بوكري عبد الله. المنافسون لقائمة الأحرار كذلك التي كان على رأسها بن عفان قويدر ونائبه سيدي علي الشريف عثمان وكلاهما ملاك زراعيون. أما الانتخابات 25 نوفمبر 1947 في دوار وادي الصباح أين ترشحت ثلاث قوائم "حرة " بشعار واحد –الإتحاد الإسلامي الفرنسي – فازت في الأخير القائمة القديمة على رأسها: عبابسي بغداد ولد عبد القادر (رئيس جماعة الدوار)، رغم أن منافسيهم السيدان: سلايمي سعيد و عومر محمد تقدما باحتجاج رسمي إلى السلطات الإدارية؛ أوضحا فيه أن عمليات الاقتراع لم تنته إلا في ساعة متأخرة (السادسة ونصف) رغم أن القانون يحدد توقيتها من الساعة التاسعة صباحًا إلى الرابعة مساءًا، وعليه طلبا إلغاء نتائج الانتخابات [19].

ورغم أن ذلك الاحتجاج كان قانونيًا، رفضت الإدارة أخذه

بعين الاعتبار بحجة أن صاحبيه ،سجلاه خمسة أيام بعد تاريخ الاقتراع ، وليست هناك أدلة كافية [20].

يعتبر دوار وادي برقش في نظر الإدارة الاستعمارية أكثر الدواوير خطورة لارتفاع عدد سكانه من جهة، حيث بلغ عدد الناخبين 1585 ناخبا وكثرة انتشار مزارع المستوطنين من جهة ثانية، غير أن الخطورة الحقيقية كانت تتمثل في تغلغل الأفكار الوطنية وسط الجماهير الشعبية التي ظلت تبحث عن مخرج للمأزق الذي وضعها فيه الاستعمار، وكانت تدرك أن مشاكلها تتفاقم يومًا بعد يوم.

عشرة أيام قبل تاريخ الانتخابات تقدم السيد منصور محمد ولد عبد القادر (رئيس جماعة برقش) بشكوى ضد شخص يقوم بدعاية مغرضة ضد قائمته المترشحة لخلافة نفسها جاء فيها مايلي: " نحن المترشحون لانتخابات وادي برقش نحيطكم علمًا بأن المدعو مهدي ميلود ولدمحمد من بلدية بوني (Bonnier) يقوم بدعاية مغرضة لعرقلة انتخابات 30 من هذا الشهر، نرجو منكم إبعاد هذا الشخص الذي لا ينتمي إلى بلديتنا، و هو غير مسجل في القائمة الانتخابية المحلية، و إقناعه بأن يضع حدًا لدعايته وإن لم يفعل فننبهكم لحدوث مجازر يوم الانتخاب، إن سكان البادية

ينتظرون إجابتكم..." [21].

و بعد أسبوع من تاريخ هذه الشكوى رد عليه رئيس دائرة وهران في رسالته إلى الحاكم الإداري بما يلي: " نطلب منكم تنبيه هـذا الشخص، و تبليغه بأنه سوف يتحمل مسؤولية الاضطرابات إذا وقعت يوم إجـراء الانتخاب " [22].

يبدو أن منصور محمد من خلال شكواه، كان يقصد عائلة بن شيحة التي كانت تسيطر على كامل دواوير البلدية، نظرًا ثقلها السياسي و الاقتصادي و تحالفها مع الإدارة، و من أفرادها: القياد -النواب في مختلف المجالس بل و حتى مناصب البشاغا. و في الأخير فاز منصور محمد بعهدة جديدة و حافظ على منصبه، والملفت لانتباه هو موقف الحاكم الإداري الذي كتب تقريرًا إحصائيًا حول نتائج انتخابات 1947 أوضح فيه أن جماعة برقش أخذت تبتعد عن السلطة المحلية منذ تاريخ الانتخابات [23]، فهل كان ذلك مبررًا ؟ أم هو يخفي وراءه أحكامًا شخصية وذاتية ؟ أعتقد أن هذا الأخير كان يتحيز إلى عائلة بن شيحة الحليف التقليدي الإدارة، وكان حاقدًا على شخصية منصور محمد ربما لأن هذا الأخير كان كثير الحركة و لا يتأخر أو يتردد في كتابة الرسائل و الشكاوي و الاحتجاجات، التي يرسلها مباشرة إلى رئيس الدائرة، ولا شك أن هذه التصرفات كانت تقلق وتزعج الحاكم الإداري "المستاتور"، و الدليل على ذلك أن نفس الحاكم و

بعد سنتين من تاريخ الانتخابات المحلية في دوار برقش، كتب تقريرًا سريًا إلى رئيس دائرة وهران يعرض عليه حل "جماعة" برقش لأسباب عرضها في أربع نقاط: 1 -تهاون أعضائها.2 -قرارات الحكومة العامة.3 - دعاية الوطنيين و تصرفات أعضاء حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD).4 - نشاط بعض أعضائها سريًا. كما حدد نفس التقرير العناصر الخطيرة التالية: منصور محمد (رئيس جماعة) – ابن شيحة عدة. - صغير قويدر. -فيزازي محمد. - مصابيح لخضر. - وأكد نفس التقرير أن الأول ذكي، رجل طموح وسياسي متحيز [24].

ولا نعتقد أن هذا التقرير مبني على حقائق ثابتة و صحيحة، و يبدو أن الحاكم الإداري يبالغ في اتهام منصور محمد بل حتى رفاقه خاصة في ما يتعلق بانتمائهم إلى الحزب الوطني [25]، و أعتقد أن كل ما في الأمر هو أن منصور محمد غضب على تصرفات الإدارة و تحيزها نحو عائلة بن شيحة، حتى أن الإدارة المركزية بالعمالة لم تأخذ ذاك التقرير بالجدية، ولعل هذا ما يفسر استمرار هذه الجماعة إلى غاية االنتخابات 17 أفريل 1953 بنفس التوجه ونفس الشعار الإدماجي.[26]

و هكذا نستنتج أن البلدية المختلطة كانت سجنًا حقيقيًا للشعب الجزائري كله، وهذا ما يفسر مطالب الحركة الوطنية

بكل اتجاهاتها، إنها طلبت إلغائها أو على الأقل تعديلها، لكن الاستعمار لا يمكنه أن يستجيب لهذا المطلب، لأن ذلك يعني إلغاء نفسه.

الهوامش:

1 -ولد النبية كريم: الاستيطان و النظام الإداري المحلي ـ نموذج ـ بلدية عين تموشنت المختلطة رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر (تخصص الحركة الوطنية الجزائرية) جامعة وهران - 2001. ص 127

2 -الخماسة هي العقد الذي يربط الفلاح بالخماس يكلفه باستغلال أرضه بنسبة الخمس في فترة زمنية معينة، و الفلاح يضمن الأرض و وسائل العمل ،الماشية و إسطبلها ، الحراسة والوسائل،يعطى للخماس مقدمات بالأموال أو الحبوب ،أو مايسمى بالسمرية حتى يستطيع إطعام عائلته ،و أحيانًا تكون عبارة عن صوف .ويمكن للفلاح أن يعطي للخماس أرضًا مساحتها حوالي هكتار، تسمى عزلة يعمل فيها لحسابه الخاص،

و هي ممارسة غير إلزامية لكنها مستحسنة. الخماس يعمل في الأرض لكن ليست عليه أي مسؤولية في حالة سرقة أو استنزاف الأرض، و له العشر من الإنتاج إذا قام بالزرع والحصاد، كما يمكنه مغادرة الأرض والعمل كعامل زراعي في سنة 1951 بلغ عدد الخماسين 154692 منهم 119710 في شمال الجزائر.

3 - Ageron (Charles Robert), Histoire de l'Algérie Contemporaine 1871-1954, Puf, Paris, 1969, p 22

4-Champ ,la commune mixte d'Algérie, Ed (sd) Alger, p314-319

5 - لا نجد مثل هذا النوع من التنظيم المحلي في أي مستعمرة من المستعمرات الفرنسية، في تونس و المغرب كان هناك مجلس مختلط و ليس بلدية مختلطة نقصد خاصة دول المغرب العربي بحكم التشابه الجغرافي و البشري، ورغم ذلك لا نجد نظام البلدية المختلطة في كل من تونس والمغرب الأقصى

6- .مصلحة الأرشيف لولاية وهران:

Archives de la commune mixte de Ain-Temouchent dossier n°1381.f1 - n°1573.s3

7-Archives de la commune. mixte de Ain-Temouchent , op-cit
8-Ibid

9، - ولد النية، المرجع السابق

10– قانون 6 فبراير 1919 لا يلغي قانون الأهالي كما يذكر ذلك سهوًا المرحوم أحمد توفيق المدني، في كتابه "الجزائر" ط1(1350هـ 1931م ص 69)، بل إن هذا القانون يحمي فقط المسجلين الأهالي في القائمة الانتخابية.

13 -عبد الرحمان رزاقي: " الضرائب في الجزائر ـ ما بين 1871 - 1914 ـ." مجلة الباحث ـ الجزائر ـالعدد 04 ـ نوفمبر 1986، ص ص : 83 -92

14-Adda) Djelloul) , le rôle des élus musulmans au sein des délégations financières en Algérie des origines à la 2° guerre mondiale, thèse de Doctorat d'Etat, p417

15-Dossier 1381- Fl,p.v de délibération
16- Viard(p.v) de délibération des indigènes d'Algérie, Vol 1,Paris,1937 p42
17- Archives C.M., Dossier 1397 Q 2
-Surveillance des indigènes, lettre , n°n° 10431, Préfet d'Oran
(aff indigènes
18-ibid. , - élections – renseignements statistiques générales – 1947- et 1953 état d'esprit des pop. musul ., rap au préfet,
19-Dossier 8544,op-cit, .K 7,p.v du 16 dec 1947 .
20-Réclamation, décision du Conseil de la préfecture , lettre du préfet à M, Admt , Oran, le 15 fev 1948.
21-Dossier 1616.k27, lettre ,20 nov 1947.
22-Ibid, lettre du s/préfet, n°262,29 nov1947.
23-ibid
24- Rap, Secret, A.Témouchent, / a/s. duss le 15 juil 1949.

25-ibid

26 -كتب أحد رجال الدين الكاثوليك: " الاتحاد الفرنسي الإسلامي من اختراع الإدارة التي تصنع النواب بطريقة لم تعرفها أي ديمقراطية من قبل " للمزيد من المعلومات أنظر
Curé (un) d'Algérie : " Regard Chrétien sur l'Algérie " in Revue Simoun Oran, 20 sep 1955, pp 03-18.

14-